

Distr.: General
18 December 2007
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات: التمويل من أجل المساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من منظمة إنصاف الجنسين والمواطنة والعمل والأسرة، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2008/1



بيان

يساعد وضع وتنفيذ سياسات عامة تراعي مبدأ الإنصاف بين الجنسين على تعزيز العمل المؤسسي بالنظر إلى أنها تعزز التدابير المتخذة لتشجيع وتيسير الأخذ بذلك المبدأ. ويؤدي تصميم سياسات عامة متكاملة، تجمع برامجهما ما بين الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى تحقيق نتائج أكثر فعالية من حيث توفير الخدمات العامة، لأن هذه الأخيرة تكون متاحة للجميع على قدم المساواة.

ويستعان على وضع سياسات عامة قائمة على مبدأ الإنصاف بين الجنسين بآلية إعداد الميزانيات العامة من منظور جنساني، التي تشمل عمليات التخطيط والبرمجة والميزنة على أساس النهج المذكور.

ووضع ميزانيات عامة من منظور جنساني مهمة تستلزم النفس الطويل، وتشمل عمليات التقييم والتوعية واتخاذ تدابير عملية على صعيد المؤسسات. فكل مؤسسة من مؤسسات القطاع العام تعرف بدقة نوع المشاكل التي تواجهها، وكذلك نوع الحلول التي قد تعالج أو تحل بها تلك المشاكل. ويتطلب ذلك إسناد مهمة التقييم للأشخاص المكلفين بصنع القرار ووضع السياسات، إلى جانب الأشخاص المختصين بتحليل القضايا الجنسانية وتقديم مقترحات لحل هذا النوع من المشاكل، بما يحقق تبادلاً للمعارف يسمح ببلوغ هدف التخطيط والبرمجة والميزنة على أساس معايير الإنصاف بين الجنسين.

وتستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً لأنها تشمل جمع المعلومات المتاحة، واتخاذ التدابير الأولية ورصدها ووضع مقترحات جديدة، لخلق صيرورة تعزز تدريجياً التغييرات الطارئة على السياسات. ويكتسي تدريب الموظفين العاملين في مختلف الهيئات الحكومية أهمية جوهرية في ضمان الاستمرار في اقتراح التغييرات وتحليل المقترحات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات التي تعد عن طريق الميزنة من منظور جنساني تشمل كلا من السياسات المتعلقة بعامة الجمهور والسياسات التي تنظم سير العمل داخل الهيئات الحكومية.

وتمر عملية وضع ميزانيات من منظور جنساني على الصعيد الحكومي بعدة مراحل. فينبغي أولاً دراسة المشاكل التي ينبغي معالجتها من منظور جنساني، وتصنيف المعلومات المحصل عليها حسب نوع الجنس؛ ثم إعادة النظر في البرامج القائمة للتحقق مما إذا كانت تعطي نفس القدر من الأهمية لمصالح واحتياجات مختلف الفئات السكانية، وإضافة عناصر أو برامج جديدة عند الاقتضاء؛ وأخيراً، رصد الموارد اللازمة.

والمقصود هنا من الميزة من منظور جنساني هو وضع سياسات عامة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ورصد الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لذلك. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تعالج السياسات الموجهة لعامة السكان المشاكل المتعلقة بعدم تكافؤ الفرص واختلاف كيفية التعامل مع مختلف فئات السكان. ويعزى اختلاف التعامل مع المرأة والرجل، ولا سيما مع مختلف الفئات السكانية، إلى الثقافة السائدة، مما يؤدي إلى فرض قيود أو خلق صعوبات في الحصول على الخدمات العامة في الحياة اليومية. ويؤدي ذلك بدوره إلى التمييز ضد الأفراد في بعض الحالات أو الحرمان من الخدمات. لذلك ينبغي تحليل مختلف الحالات التي تقدم فيها الخدمات للجمهور لوضع برامج جديدة أو تكملة البرامج القائمة بهدف التعامل مع الجميع على قدم المساواة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشفافية شرط لازم لوضع البرامج والميزانيات من منظور جنساني، وكذلك المعلومات المتعلقة مباشرة بالميزانيات أو الفئة السكانية المعنية. ويتطلب الأمر وضع ميزانيات محددة ذات برامج قابلة للرصد والمساءلة أمام الجمهور.

وبالتالي فإن السياسات والبرامج والميزانيات التي توضع من منظور جنساني لا تحقق فقط هدفها الرئيسي، أي خدمة السكان كافة، بل تساعد أيضا على تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة.

يقترح إذن أن يراعى المنظور الجنساني في الهيئات الحكومية عن طريق وضع برامج وميزانيات انطلاقا من ذلك المنظور. ويقترح أيضا أن تضطلع الآليات المعنية بالمرأة، القائمة في كل بلد أو منطقة على حدة، بهذه المهمة في إطار الهيئات الحكومية، وأن تشمل تلك المهمة عملية تدريب الموظفين وعملية تخطيط تحدد فيها المعايير الداخلية لكل هيئة من الهيئات الحكومية وكذلك سياستها الخارجية، تيسيرا للمساواة في التعامل مع الجميع وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات، ووضع سياسات عامة تخدم مصالح كل فئة سكانية على حدة والمجتمع ككل.